

## ريتا عوض\*

## القدس في لجنة اليونسكو للتراث العالمي

تبيّن هذه المقالة التفصيلية، التي كتبها مسؤولة سابقة في اليونسكو، تطور وضع القدس لدى هذه المنظمة الدولية منذ احتلال المدينة، بما في ذلك محاولة إسرائيل تغطية احتلالها للقدس في المواثيق الثقافية الدولية التي تهتم بالتراث. وتتساءل المقالة في النهاية عن تأثير قبول عضوية فلسطين في اليونسكو في وضعية القدس لدى هذه المنظمة الدولية.

القدس حالة استثنائية الخصوصية في لجنة التراث العالمي لم تتغير: فالمدينة ما زالت تحت الاحتلال، وإسرائيل لا تزال تتماهى في تحديّ اللجنة الدولية وتتجاهل قراراتها بشأن القدس، وتواصل تغيير الهوية الثقافية للمدينة المقدسة، وتستمرّ بشكل متسارع ومكثّف في القيام بالحفريات الأثرية في المدينة المحتلة<sup>٢</sup> بهدف صوغ ما يدعوه عدد من الأثريين الإسرائيليين أنفسهم "رواية مشوّهة للتاريخ تدمج الأسطورة والخرافة بالحقائق الأثرية"<sup>٣</sup> ولا تزال القدس تتمتع في اجتماعات لجنة التراث العالمي، كما في أمكنة أخرى، بدعم الولايات المتحدة الأميركية وعدد من حلفائها.

## تسجيل "مدينة القدس القديمة

## وأسوارها" في قائمة التراث العالمي

بدأ حضور القدس في لجنة التراث العالمي في سنة ١٩٨٠ في الدورة الرابعة

في سنة ١٩٨١ سجلت لجنة التراث العالمي 'موقع "مدينة القدس القديمة وأسوارها" في قائمة التراث العالمي التي تضم المواقع الثقافية والطبيعية في العالم ذات القيمة العالمية الاستثنائية، وفي السنة التي تلتها سُجّل الموقع على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر. وعبر ثلاثة عقود من الزمن، حدثت تغييرات عديدة في شؤون السياسة الشرق الأوسطية، وفي خطاب اليونسكو بشأن القدس، كما في لجنة التراث العالمي، وخصوصاً بعد انضمام إسرائيل في سنة ١٩٩٩ إلى اتفاقية اليونسكو لسنة ١٩٧٢ لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، وعضويتها في اللجنة لأربع سنوات ابتداء من سنة ٢٠٠٦. غير أن العوامل الرئيسية التي تساهم في جعل

\* مديرة سابقة لإدارة الثقافة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والرئيسة السابقة لوحدة فلسطين، ومنسقة ومستشارة للمشاركة العربية في لجنة التراث العالمي في اليونسكو.

إدارة مدينة القدس القديمة والمسيطرة عليها بحكم الأمر الواقع." غير أن رئيس اللجنة رأى، استناداً إلى قواعد عمل اللجنة، أنه لا يمكن دعوة إسرائيل إلى المشاركة في الدورة لأنها ليست دولة عضواً في الاتفاقية.<sup>١٠</sup> وعلى الرغم من المداوات المسهبة، فإن اللجنة لم تصل إلى توافق بشأن تسجيل الموقع فتمّ اللجوء إلى التصويت، وأُخذ قرار تسجيل "القدس المدينة القديمة وأسوارها" بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة، في قائمة التراث العالمي، بينما اعترض أحد أعضاء اللجنة وامتنع خمسة منهم من التصويت.<sup>١١</sup> وعلى الرغم من مناقشة ممثل الأردن في اللجنة أعضائها تأييد الطلب الأردني "لأجل الإنسانية والتراث"، وتأكيد أنه "الأردن لا يستخدم اللجنة ولا مداواتها أداة لتحقيق مطالب سياسية"،<sup>١٢</sup> ومع تذكير نائب المدير العام لليونسكو بقرار المؤتمر العام للمنظمة في دورة اجتماعاته الحادية والعشرين لسنة ١٩٨٠ بـ "التعجيل بإجراءات ضمّ مدينة القدس إلى قائمة التراث العالمي والنظر في تسجيلها في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر"،<sup>١٣</sup> فإن ممثل الولايات المتحدة الأميركية الذي صوّت ضد تسجيل المدينة، وصف الطلب الأردني بأنه "ترشيح غير مقبول"، ووصف قرار اللجنة بأنه "خطوة كبيرة في الاتجاه الخاطئ" يؤدي بحسب قوله، "إلى إدخال عنصر تسييس إلى لجنة التراث العالمي"، وقال إن "وفد الولايات المتحدة الأميركية يأسف لنتيجة هذه الدورة الاستثنائية، ويطلب أن يعبر تقرير الدورة عن نأيه التام عما انتهت إليه".<sup>١٤</sup> وقد أضيفت "القدس: المدينة القديمة وأسوارها" إلى القائمة العالمية على أنها موقع مرشح من الأردن وليس بصفتها موقعاً أردنياً،<sup>١٥</sup> وأجمعت اللجنة على أن تسجيل الموقع لا يترتب عليه اعتراف بالسيادة على المدينة.

لاجتماع اللجنة حين قدّم الأردن ترشيح "مدينة القدس القديمة وأسوارها" للتسجيل في قائمة التراث العالمي. وقررت اللجنة اتخاذ الإجراءات اللازمة لدراسة هذا المقترح لما يمثله الموقع من قيم عالمية ذات أهمية فريدة من النواحي الدينية والتاريخية والمعمارية والفنية.<sup>٥</sup> وعُرض ملف ترشيح القدس من ضمن ملفات المواقع العالمية المرشحة تلك السنة، على اجتماع مكتب اللجنة المنعقد في باريس (٤-٧/٥/١٩٨١)، والذي يعدّ للدورة الخامسة لاجتماعها، وكان مقرراً عقده في مدينة سيدني بأستراليا خلال الفترة ٢٦-٣٠/١٠/١٩٨١. وإذ لم يصل المكتب إلى اتفاق عام بشأن تسجيل الموقع لما يشكّله تسجيل القدس بالنسبة إلى بعض أعضاء اللجنة من "مشكلات إجرائية وقانونية"،<sup>٦</sup> قرر عرضه على اللجنة، وهي رسمياً صاحبة القرار النهائي. غير أن ١٧ عضواً من أعضاء اللجنة الواحد والعشرين<sup>٧</sup> دعوا إلى عقد دورة استثنائية للجنة - كان الأول من نوعه في تاريخها - لدراسة بند أساسي واحد وُضع على جدول أعمالها، هو الطلب الذي قدّمه الأردن لتسجيل القدس في قائمة التراث العالمي. وكان سبب تلك الدعوة، بحسب ما ذكره ممثل الأردن في اجتماع الدورة الاستثنائية<sup>٨</sup>، هو محاولة تراجع عدد من أعضاء مكتب اللجنة عن القرار المتخذ بالإجماع في الدورة الرابعة للجنة، واختيارهم تناول ما سمّاه "مسائل معقدة وغير ذات صلة، لا تدخل في نطاق اختصاص اللجنة ولا مكتبها".<sup>٩</sup> وأحاط رئيس اللجنة أعضائها علماً بأن إسرائيل طلبت دعوة ممثل عنها للمشاركة في مداوات اللجنة، وطالب ممثل الولايات المتحدة الأميركية بإعطاء إسرائيل الحق في التحدث بصفتها "الدولة المسؤولة عن

## مسألة القدس المحتلة في اليونسكو

لم يكن تسجيل موقع "القدس المدينة القديمة وأسوارها" في قائمة التراث العالمي أول عهد اليونسكو بمعالجة قضية القدس في مجالات عمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وخصوصاً في مجال التراث الثقافي. فمنذ سنة ١٩٦٨، أي بعد سنة واحدة من احتلال إسرائيل القدس الشرقية، دان المؤتمر العام لليونسكو في دورته الخامسة عشرة، قيام إسرائيل بحفريات أثرية في مدينة القدس القديمة، فضلاً عن أي محاولة لتغيير "ملامحها الثقافية والتاريخية، بخاصة فيما يتعلق بالمواقع الدينية المسيحية والإسلامية"<sup>١٦</sup> ووجه نداءً دولياً ملحاً إلى إسرائيل "لحفاظ بدقة" على التراث الثقافي للقدس، و"الامتناع عن القيام بأية حفريات أثرية."<sup>١٧</sup> ومنذ ذلك التاريخ، تكاد لا تخلو اجتماعات أي من المؤتمرات العامة لليونسكو أو مجلسها التنفيذي من معالجة مسألة القدس وإصدار القرارات الداعية إلى الحفاظ على التراث الثقافي للمدينة المقدسة. وإن لم تبد إسرائيل أي نية للالتزام بتنفيذ تلك القرارات، فإن المؤتمر العام لليونسكو دان في دورته الثامنة عشرة في سنة ١٩٧٤ إسرائيل "لموقفها المتناقض مع أهداف المنظمة المنصوص عليها في دستورها، المتمثل في إصرارها على تغيير الملامح التاريخية لمدينة القدس وعلى القيام بحفريات تمثل تهديداً لمعالمها الأثرية، بعد احتلالها غير الشرعي لهذه المدينة"<sup>١٨</sup> ودعا المؤتمر المدير العام إلى "الامتناع عن تقديم المساعدة لإسرائيل في مجالات التربية والعلم والثقافة إلى أن تلتزم بدقة بتنفيذ القرارات المذكورة."<sup>١٩</sup> وقد ووجه قرار المؤتمر العام هذا باعتراض غربي عنيف، فجمّدت الولايات المتحدة الأميركية، لمدة عامين، دفع مساهماتها في ميزانية

اليونسكو، وخفضت فرنسا وسويسرا من نسبة مساهماتهما المالية في الميزانية.<sup>٢٠</sup> أمام هذا الضغط الغربي، والأميركي خاصة، وفي غياب موقف قوي مواجه له، وخصوصاً من الجانب العربي، يحقق معادلة تضع الأمور في نصابها استناداً إلى القانون الدولي، فإن المدير العام لليونسكو، أحمد مختار امبو، لم يجد بداً من أن يعترف في تقريره بشأن القدس المقدم إلى الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام بأنه "بالرغم من المهمات التي قام بها إلى القدس الأستاذ لومير، مبعوث المدير العام، التي يمكن أن تمثل حضوراً متقطعاً ومحدوداً جداً لليونسكو في القدس، فإن المدير العام مضطر إلى الاستنتاج أن تلك المهمات لم يكن لها تأثير حقيقي على الوضع، وأن المدير العام مجبر أن يلاحظ أنه بالرغم من كل ما بذل من جهد، لم يكن بمقدوره أن يوقف، بصورة خاصة، الحفريات الأثرية التي يتم إجراؤها في مدينة القدس القديمة."<sup>٢١</sup> وبحلول سنة ١٩٨٠، حين قدّم الأردن ملف ترشيح القدس إلى مركز التراث العالمي للتسجيل في قائمة التراث العالمي، فإنه يمكن الاستدلال على الوضع في القدس ومحاولات اليونسكو الحفاظ على تراثها الثقافي، ممّا ورد في خطاب امبو، في افتتاح ندوة القدس التي نظمها المؤتمر الإسلامي في مقر اليونسكو في باريس حيث قال: "لقد تغيّر موقع القدس تغييراً عميقاً، ولا يمكننا أن نقول بيقين كيف ستتم حمايتها في السنوات المقبلة."<sup>٢٢</sup>

## القدس في قائمة التراث العالمي

### المهدد بالخطر

في هذا الجو من عدم اليقين، لعل الأردن كان يسعى، وبدعم من بعض الدول

القديمة لا تشكل أخطاراً جسيمة محددة<sup>٢٧</sup>، وهو شرط التسجيل في قائمة الخطر بحسب بنود الاتفاقية.

### القدس في "القائمة المؤقتة"

#### الإسرائيلية للتراث العالمي

لم يُكسب القدس تسجيلها في قائمة التراث العالمي وفي قائمة الخطر ما كان مفترضاً من عناية، ولا نال تراثها ما كان مرجوياً من حماية، بل لم يكن للقدس من حضور في اجتماعات لجنة التراث العالمي خلال ما تبقى من الثمانينيات وطوال التسعينيات، على الرغم من استمرار عضوية الأردن في اللجنة حتى سنة ١٩٨٧، وتمثيل عدة دول عربية في دورات اجتماع اللجنة جميعاً.<sup>٢٨</sup> فباستثناء ملاحظة قصيرة في تقرير مقرّر الدورة السابعة للجنة في سنة ١٩٨٣ تشير إلى أن مركز التراث العالمي في اليونسكو بذل كل جهد ممكن للاستجابة لطلب التعاون الفني الذي قدمه الأردن وأقرته اللجنة في دورتها السابقة والمقدر بـ ١٠٠,٠٠٠ دولار، وإلى تعذر إيفاد بعثات خبراء إلى القدس، وإلى أنه سيحتفظ بالميزانية حتى تتاح الأوضاع الملائمة لتنفيذ القرار.<sup>٢٩</sup> فإن القدس لم تعد إلى اللجنة إلا في دورة اجتماعاتها الرابعة والعشرين التي عُقدت في مدينة كرينز بأستراليا في سنة ٢٠٠٠. وكانت تلك السنة نقطة تحوّل محوري في ملف القدس في لجنة التراث العالمي. ففي ١٠/٦/١٩٩٩ وقّعت إسرائيل اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لتنضم إلى عضويتها في ٦/١/٢٠٠٠، وقدمت في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ إلى مركز التراث العالمي "قائمة مؤقتة" تضمّ عشرين موقعاً ثقافياً وطبيعياً تنوي تسجيلها تباعاً في قائمة التراث

العربية،<sup>٣٠</sup> لتحقيق مشاركة دولية فاعلة في حماية التراث الثقافي في مدينة القدس القديمة بتسجيلها ممتلكاً تراثياً عالمياً في إطار اتفاقية دولية ملزمة تنصّ ديباجتها فيما تنصّ، على أنه "يتعيّن على المجتمع الدولي، أمام اتساع واشتداد الأخطار الجديدة، الإسهام في حماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، عن طريق بذل العون الجماعي"<sup>٣١</sup>، وأن الاتفاقية أداة "لإقامة نظام فعّال يوفّر حماية جماعية للتراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية".<sup>٣٢</sup> وقد خطا الأردن خطوة إضافية في الدورة السادسة للجنة التراث العالمي في سنة ١٩٨٢، حين دعا ممثله في اللجنة إلى حماية موقع "مدينة القدس القديمة وأسوارها" بتسجيله في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، وهو ما كان قد دعا إليه المؤتمر العام لليونسكو منذ سنة ١٩٨٠. وتم مجدداً اللجوء إلى التصويت في ضوء اختلاف آراء أعضاء اللجنة، وانتهى إلى تسجيل الموقع في قائمة الخطر.<sup>٣٣</sup> الأمر الذي يحمّل اليونسكو والمجتمع الدولي - وفق بنود هذه الاتفاقية الدولية - مسؤولية اتخاذ إجراءات حازمة وعاجلة في حماية الموقع والتدخل الفوري والفعلي لحفظه وصونه. وعارض قرار تسجيل القدس في قائمة الخطر، ممثل الولايات المتحدة الأميركية في اللجنة مبرراً اعتراضه، بحسب ما جاء في تقرير الدورة، بأن "لا بد للممثلة أن يكون واقعاً في أراضي الدولة المرشحة، وأن الأردن في رأيه لا يتمتع بما يخوّله تقديم هذا الترشيح، كما أنه لا بد من موافقة إسرائيل بما أنها فعلياً تسيطر على القدس. وقال إن موقف حكومته يتمثل في أن الوضع النهائي للقدس يجب أن يتحدد من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية جميعاً، واعتبر أن التحولات العمرانية التي حدثت في المدينة

وطبيعية في أرض فلسطين في قائمة التراث العالمي،<sup>٣٣</sup> وتعزيز دور فلسطين بشأن قضية القدس في إطار عمل لجنة التراث العالمي. وكان ما أثار موضوع إدراج القدس

في القائمة المؤقتة الإسرائيلية في دورة كرينز، ولم يكن مدرجاً في جدول أعمالها، بيان وجهه مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية الذي عُقد في الرياض في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠، وسبق انعقاد اجتماع لجنة التراث العالمي مباشرة، وكانت كاتبة هذه المقالة مسؤولة عن تنظيمه في إطار عملها في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو).<sup>٣٤</sup> وقد دان البيان بشدة ما تقوم به إسرائيل لتسجيل مواقع أثرية فلسطينية وعلى رأسها مدينة القدس، باعتبارها مواقع إسرائيلية، في قائمة التراث العالمي، وأهاب بمنظمة اليونسكو ولجنة التراث العالمي أن ترفضاً قبول ذلك الطلب الإسرائيلي المخالف لقرارات الشرعية الدولية والمكرّس للاحتلال، والمدّعي امتلاك التجليات الثقافية العربية، والساعي لطمس الهوية الثقافية الفلسطينية.<sup>٣٥</sup> وفي اجتماع اللجنة بكرينز أعطيت الكلمة إلى رئيس بعثة فلسطين المراقبة لدى اليونسكو، فخاطب اللجنة داعياً أعضائها إلى رفض النظر في الطلب الإسرائيلي لتسجيل موقع ثقافي في مدينة محتلة. وشكّلت مداخلته أول مشاركة فلسطينية في تاريخ عمل اللجنة،<sup>٣٦</sup> وموقفاً صريحاً أكد - بمباركة لجنة دولية - أن فلسطين هي طرف أساسي معنيّ بالقدس في لجنة التراث العالمي. وقد أدرك السفير الإسرائيلي لدى اليونسكو آنذاك دلالة ذلك الموقف، ففي كلمته التي تبعت مباشرة كلمة ممثل فلسطين، اتهم اللجنة بأنها تعمل وفق أهواء سياسية؛ واعترض على السماح لممثل فلسطين بمخاطبة اللجنة مذكراً بمنع

العالمي. وكانت "القدس" من ضمن تلك المواقع، وقد تقدّمت بملف ترشيحها لعرضه على الدورة الخامسة والعشرين للجنة في سنة ٢٠٠١.

وكان مردّ عزوف إسرائيل عن توقيع الاتفاقية رفض الانضمام إلى اتفاقية جرى في إطارها تسجيل القدس في قائمة التراث العالمي من جانب الأردن. يقول مايكل ترنر، الرئيس السابق للجنة الإسرائيلية للتراث العالمي، في دراسة بشأن "التراث الثقافي العالمي بإسرائيل" نُشرت في سنة ٢٠٠٣، إن إسرائيل بانضمامها إلى الاتفاقية أصبحت الدولة الـ ١٥٨ العضو فيها؛ وعزا تأخرها في توقيع الاتفاقية الذي وصفه بالمؤسف، إلى "التداعيات السياسية لتسجيل القدس في قائمة التراث العالمي عام ١٩٨١ من قبل المملكة الأردنية الهاشمية".<sup>٣٧</sup> غير أن تلك التداعيات ظلت قائمة في أواخر سنة ١٩٩٩ حين قررت إسرائيل الانضمام إلى الاتفاقية؛ ويبرر ترنر ذلك القرار بقوله في مقابلة نشرتها صحيفة "هآرتس" في السنة الماضية، إن "إسرائيل لم يكن في نيّتها توقيع الاتفاقية، غير أن الحكومة الإسرائيلية كانت متخوفة من قيام الفلسطينيين بإنشاء دولتهم عام ٢٠٠٠ ولم ترغب في ترك أية ثغرات متمثلة في صيغة معاهدات غير موقّعة".<sup>٣٨</sup> وإذ يوحي ما صرّح به ترنر أن إسرائيل سارعت إلى الانضمام إلى كل ما لم تكن طرفاً فيه من معاهدات في تلك الفترة، فإن الواقع يكذب استنتاجه هذا. ولو اكتفينا بمراجعة معاهدات اليونسكو، فإننا نجد أن إسرائيل لم توقّع "بسبب تخوفها من قيام دولة فلسطينية عام ٢٠٠٠"، سوى اتفاقية التراث الثقافي العالمي،<sup>٣٩</sup> ويعود ذلك في رأيي، إلى تخوّف إسرائيل من انضمام الفلسطينيين إلى هذه الاتفاقية بعد إنشاء دولتهم، وسعيهم لتسجيل مواقع ثقافية

يتوافق مع القانون الدولي، أو حتى تقدّم الأطراف المعنية ترشيحاً مشتركاً.<sup>٤٠</sup> وأوصى المكتب للجنة بـ "أن تشجع التعاون الفني للحفاظ على القيم العالمية المتميزة للموقع والمناطق المحيطة به ما بين الأطراف المعنية".<sup>٤١</sup> وأضاف تقرير مكتب اللجنة أنه تمّ طلب استشارة قانونية من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأُحيطت اليونسكو علماً بأنه تمّ إعدادها ولم ترسل بعد، بانتظار الموافقة النهائية عليها، وأن هذه الاستشارة ستُعرض على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين في هلسنكي.<sup>٤٢</sup> ويبدو أن توصية مكتب اللجنة عدت ذاتها قراراً إذ لم يُعرض الموضوع على اللجنة في هلسنكي، كما لم يأت ذكر الاستشارة القانونية، ولا تقدّم أي عضو من أعضاء اللجنة بطلب عرضها مثلما يتبيّن من وثائق الدورة الخامسة والعشرين.<sup>٤٣</sup> وليس من شك في أن التوصية التي عدت قراراً،<sup>٤٤</sup> شكّلت انتصاراً للموقف العربي عامة، والفلسطيني خاصة، وأكدت أن التصدي العربي القوي في دورة كرينز المستقبلي لعملية الترشيح الإسرائيلية، كان له الأثر الفاعل في موقف اليونسكو نفسها التي لم تعرض ملف ترشيح القدس على المجلس الدولي للآثار والمواقع (إيكوموس) - وهو الهيئة الاستشارية المعتمدة من اليونسكو لتقويم ملفات الترشيح المقدمة من الدول للتسجيل في هذه القائمة من ناحية، وفي القرار الذي اتخذته مكتب لجنة التراث العالمي من ناحية أخرى. ويبقى السؤال مطروحاً: لماذا لم يعرض مركز التراث العالمي الاستشارة القانونية على اللجنة على الرغم من التعهّد بتقديمها؟ وكيف كان يمكن لتلك الاستشارة أن تؤثر في صيغة قرار اللجنة بشأن ترشيح إسرائيل لموقع تسميه "القدس"، أو لإبقاء اسم القدس إلى اليوم، في "القائمة المؤقتة" الإسرائيلية؟

حضور إسرائيل اجتماع اللجنة في سنة ١٩٨١ حين تم تسجيل القدس في قائمة التراث العالمي، كما اعترض على تسمية "الوجود" الإسرائيلي في القدس احتلالاً، واصفاً القدس بأنها: "مدينة جذورنا، وتراثنا التوراتي والثقافي، ومكان عبادتنا وكياننا الوطني"،<sup>٣٧</sup> مدّعياً حق امتلاك المدينة وتاريخها وتراثها؛ وأشار إلى المادة ١١ (٣) من اتفاقية التراث العالمي التي تنصّ على أنه "لا يُدرج بند في قائمة التراث العالمي، إلا بموافقة الدولة المعنية، ولا يؤثر إدراج ملك واقع في أرض تكون السيادة أو الاختصاص عليها موضوع مطالبة عدة دول، على حقوق الأطراف في المنازعة". ويشكل هذا القول موقفاً خطراً للدلالة، يعدّ القدس أرضاً متنازعةً عليها وليس مدينة محتلة بحسب قرارات الشرعية الدولية، فضلاً عن أنه يعدّ إسرائيل الدولة المعنية بالقدس.<sup>٣٨</sup>

في العام التالي تقدمت إسرائيل بطلب ترشيح القدس للتسجيل في قائمة التراث العالمي، إلى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين التي كانت ستُعقد في هلسنكي في فنلندا خلال الفترة ١١ - ١٦ / ١٢ / ٢٠٠١. ونظر مكتب اللجنة الذي عقد اجتماعه في مقر اليونسكو في باريس في حزيران / يونيو من تلك السنة<sup>٣٩</sup> في هذا الطلب الذي وُضع تحت عنوان: "تمديد موقع القدس . المدينة القديمة وأسوارها المسجّل، ليشمل جبل صهيون". وجاء في تقرير مكتب اللجنة أنه "بعد تحليل دقيق للترشيح المقترح ولمواقف الأطراف المعنية التي تم التعبير عنها خلال اجتماع اللجنة بكرينز (ديسمبر [كانون الأول] ٢٠٠٠)، فإن المكتب يوصي الدورة الخامسة والعشرين للجنة بتأجيل النظر في الترشيح المقترح حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن وضع مدينة القدس بما

قائمة التراث العالمي بما هو امتداد للموقع المسجل "مدينة القدس القديمة وأسوارها" وقد خلصت الاستشارة القانونية الموقّعة من السيد هانس كوريل، الأمين العام المساعد للشؤون القانونية في الأمم المتحدة في نيويورك، والمؤرخة في ٧/١٢/٢٠٠١، بعد دراسة قانونية مطوّلة ومفصلة للموضوع، إلى القول: "إن كان جائزاً لجبل صهيون أن يتم ترشيحه في آخر الأمر ليضمّ إلى القائمة، يكون ترشيحه من حيث هو ممتلك قائم بحدّ ذاته، مستقل عن مدينة القدس القديمة وأسوارها."<sup>٧</sup> وقد أعدت مداخله في هذا الموضوع قرأها ممثل الأردن، العضو في اللجنة،<sup>٨</sup> في دورة اجتماع مدينة كيبك، بيّن فيها أنه على الرغم من وجود متسع من الوقت ما بين استلام الاستشارة القانونية من جانب اليونسكو وموعد انعقاد اجتماع اللجنة في هلسنكي، فإن اليونسكو لم تعرض الوثيقة على اللجنة، وانتظر مدير مركز التراث العالمي حتى ١٤/١/٢٠٠٢ ليحيلها إلى أعضاء اللجنة.<sup>٩</sup> وطالب ممثل الأردن استناداً إلى الرّد القانوني الصادر عن الأمم المتحدة، بإسقاط موقع القدس من القائمة المؤقتة الإسرائيلية، وثنى ممثل مصر على الطلب المقدّم من الأردن.<sup>١٠</sup> وتم اتخاذ قرار بتأجيل النظر في الموضوع المطروح حتى الدورة المقبلة لاجتماع اللجنة، في ضوء عدم التوصل إلى قرار متفق عليه بين أعضائها.<sup>١١</sup>

وكنّت قد نُبّهت في الاجتماع الأول للخبراء العرب في التراث الثقافي والطبيعي العالمي في سنة ٢٠٠٦، إلى أن الموقع المسمى "القدس" ما زال موجوداً في القائمة المؤقتة الإسرائيلية، واتخذنا قراراً بالتعبير عن الموقف العربي الراض لوجود اسم القدس في القائمة الإسرائيلية، وكلف المغرب، العضو في الدورة الثلاثين للجنة،

وظلّ موضوع الاستشارة القانونية منسباً لم يثره أي مندوب ممثل لأي دولة عربية في اليونسكو، وأعيد إحياء الموضوع حين وقعت في سنة ٢٠٠٦ على ذكر لهذه الاستشارة في تقرير مكتب اللجنة لسنة ٢٠٠١ في الموقع الإلكتروني لمركز التراث العالمي، في أثناء إعدادي لعقد أول اجتماع للجنة الخبراء العرب في التراث الثقافي والطبيعي العالمي، في إطار عملي مديراً لإدارة الثقافة ورئيساً لوحدة فلسطين في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وتتألف هذه اللجنة من ممثلي الدول العربية الأعضاء في لجنة التراث العالمي، وتهدف اجتماعاتها إلى الإعداد لمشاركة عربية موحدة ومتكاملة في لجنة التراث العالمي، وتعمل على تنسيق المواقف العربية بشأن ملفاتها.<sup>١٢</sup> وكان ملف القدس والتصدي للمحاولات الإسرائيلية لتسجيل مواقع ثقافية أو طبيعية في الأراضي العربية المحتلة، في قائمة التراث العالمي، وفي رأس قائمة اهتماماتنا. وبدأت بالبحث عن تلك الوثيقة والاستفسار عنها في مكاتب البعثات العربية في اليونسكو، بالتعاون مع مكتب المنظمة العربية لدى اليونسكو، وتبيّن أن لا علم لأحد في البعثات العربية لدى اليونسكو بوجود تلك الوثيقة. ومرّ عامان من المتابعة المستمرة حتى وجدنا الاستشارة القانونية المذكورة في أرشيف البعثة اللبنانية، وكان ذلك قبيل الدورة الثانية والثلاثين للجنة التي عُقدت في مدينة كيبك في كندا في سنة ٢٠٠٨.<sup>١٣</sup>

وبيّنت الوثيقة أن السؤال الذي وجهته اليونسكو إلى المستشار القانوني للأمم المتحدة هو التالي: هل يجوز لإسرائيل قانونياً، استناداً إلى بنود اتفاقية سنة ١٩٧٢ لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، ترشيح جبل صهيون للتسجيل في

توضع في سبيله عقبات عديدة. فقد أقرت اللجنة في دورة سنة ٢٠١١ تعديلات على عدة فقرات في "المبادئ التوجيهية"، بينما تعمد مركز التراث العالمي تجاهل الفقرة المتعلقة بالقوائم المؤقتة، فأعدت مجدداً بياناً قرأه ممثل الأردن في اجتماع اللجنة في مقر اليونسكو في باريس في سنة ٢٠١١ ذكّر فيه بموضوع الاستشارة القانونية للأمم المتحدة، وتعمد مركز التراث العالمي عدم تقديمها إلى اللجنة في حينه، وكرر المطالبة بإسقاط موقع "القدس" من القائمة الإسرائيلية، ودعم موقفه ممثلاً مصر والعراق في اللجنة، وهو ما كان متفقاً عليه في الاجتماع التحضيري لتنسيق المواقف العربية في اللجنة، كما كرر تقديم التعديل الذي اقترحناه منذ سنة ٢٠٠٨ على الفقرة المتعلقة بالقوائم المؤقتة في وثيقة "المبادئ التوجيهية"،<sup>٥٥</sup> فأصدرت اللجنة قراراً بتشكيل فريق عمل لدراسة الموضوع في الدورة السادسة والثلاثين لاجتماع اللجنة، وحُصص بند في برنامج عملها لهذه الغاية.<sup>٥٦</sup> غير أن فريق العمل الذي اجتمع في إطار الدورة السادسة والثلاثين للجنة (سانت بيترسبورغ، ٢٤/٦-٦/٧/٢٠١٢) لم يصل إلى الاتفاق على إجراء التعديل المقترح من الأردن، وصدر قرار اللجنة بأنها تعتبر أن لا ضرورة لإدخال أي تغيير على نص الفقرة ٦٨ - وهي المتعلقة بالقوائم التمهيدية - من وثيقة "المبادئ التوجيهية" في هذه المرحلة.<sup>٥٧</sup> وكانت اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين قررت مراجعة الفقرة المتعلقة بالقوائم التمهيدية في وثيقة "المبادئ التوجيهية" للتأكد من أن الممتلكات المقترحة في القوائم التمهيدية لا تتعارض مع الممتلكات المسجلة في قائمة التراث العالمي، وطلبت من مركز التراث العالمي اقتراح نصّ بديل للفقرة

تقديم بيان باسم المجموعة العربية أكد فيه التمسك بهذا الموقف.<sup>٥٢</sup> كذلك عرضنا الموضوع على مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية في اجتماعه في مسقط في سنة ٢٠٠٦، فأصدر المؤتمر بياناً موجهاً إلى اليونسكو يعبر فيه عن القلق الشديد إزاء إدراج إسرائيل القدس في قائمتها التمهيدية (المؤقتة) لتسجيلها كموقع إسرائيلي في قائمة التراث العالمي، وعن الاستياء لظهور اسم القدس في القائمة الإسرائيلية في وثيقة رسمية لليونسكو، لما في ذلك من تنكّر لقرارات الشرعية الدولية وتحذّر للقانون الدولي. ودعا البيان منظمة اليونسكو ومديرها العام ولجنة التراث العالمي إلى العمل على دفع إسرائيل إلى إسقاط القدس من قائمتها التمهيدية التزاماً بالقرارات الدولية التي تنصّ على أن إسرائيل دولة محتلة لأراض فلسطينية وعربية، بما فيها القدس.<sup>٥٣</sup> كما رفعنا البيان إلى مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرياض (٢٠٠٧)، فأصدر قراراً يدعو الدول العربية الأعضاء في لجنة التراث العالمي والمنظمة العربية إلى متابعة العمل على إسقاط القدس من القائمة التمهيدية الإسرائيلية.<sup>٥٤</sup>

ولئن كان المبرر الذي قدّمه مركز التراث العالمي لإبقاء "القدس" في القائمة المؤقتة الإسرائيلية هو أن وثيقة "المبادئ التوجيهية" لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي لا تجيز لليونسكو التدخل فيما تدرجه الدول من مواقع في قوائمها المؤقتة، فقد بدأنا منذ ذلك الحين، وعبر الدورات اللاحقة لاجتماعات اللجنة، العمل على تعديل البند المتعلق بالقوائم المؤقتة في وثيقة "المبادئ التوجيهية" لوضع الصيغة التي تتيح إسقاط موقع القدس من القائمة المؤقتة الإسرائيلية، وما زال ذلك العمل متواصلاً



نتيجة تراها "أكثر إيجابية" بشأن الترشيح الإسرائيلي للقدس، بحيث يُترك المجال مفتوحاً أمام إبقاء موقع القدس في القائمة المؤقتة الإسرائيلية. وكان ذلك ما أدى إليه قرار اللجنة فعلاً، جزاء حجب الاستشارة القانونية عنها. بل إن عدم عرض موضوع الترشيح الإسرائيلي للقدس على اللجنة، يبرِّح هذا التحليل، ذلك بأن قرار رفض اللجنة تسجيل موقع ما في قائمة التراث العالمي يُسقط حق الدولة المرشحة الموقع في ترشيحه مجدداً للتسجيل، وبالتالي يسقط من قائمتها المؤقتة. ومن هنا كان القرار "بتأجيل النظر في اقتراح التسجيل". ولعل ذلك يفسر ما وُضع وما زال يوضع من تعقيدات إجرائية أمام المساعي العربية لإسقاط الموقع المسمى "القدس" من القائمة المؤقتة الإسرائيلية.

وغني عن التأكيد أن بقاء "القدس" في القائمة الإسرائيلية ليس مسألة شكلية ولا هو غير ذي أهمية، فإسرائيل تواصل العمل على تسجيل القدس في قائمة التراث العالمي على أنها موقع إسرائيلي بوسائل شتى، وخصوصاً عبر إجراء التعديلات المتكررة على "المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي". وتسعى إسرائيل بذلك لاكتساب اعتراف دولي بما تسميه "حقوقاً تاريخية وثقافية" في القدس. وتكفي قراءة وصفها لموقع "القدس" في قائمتها المؤقتة، والمتاح في الموقع الإلكتروني لمركز التراث العالمي، لإدراك ذلك.<sup>٦١</sup>

## القدس، الحاضر الغائب في لجنة

### التراث العالمي

عادت القدس إلى لجنة التراث العالمي في سنة ٢٠٠٠ قضية سياسية تستغلها إسرائيل لادعاء ما تسميه حقاً تاريخياً تترجمه

المذكورة،<sup>٥٨</sup> وكان القرار قد أُتخذ في ضوء الموقف العربي الراض إدراج القدس في القائمة التمهيدية الإسرائيلية. وقدم مركز التراث العالمي مشروع نصّ معدّل لهذه الفقرة إلى الدورة الثانية والثلاثين للجنة لم يكن ليؤدي في حال إقراره إلى إسقاط القدس من القائمة التمهيدية الإسرائيلية،<sup>٥٩</sup> ووضعت مشروع تعديل بديل للنص المقترح من المركز، قدّمه ممثل الأردن، لم ينل إجماع أعضاء اللجنة.<sup>٦٠</sup> والواقع أن قرار اللجنة الأخير اعتبار تعديل هذه الفقرة من وثيقة "المبادئ التوجيهية" غير ضروري في هذه المرحلة، ليس مناقضاً لقراراتها المتتابة عبر خمسة أعوام منذ دورتها الحادية والثلاثين فحسب، بل إنه أيضاً يستبعد طرح موضوع وجود القدس في القائمة التمهيدية الإسرائيلية في عمل اللجنة لمدة ستطول إلى أن يُعاد إحيائه من جديد، وتلك مهمة تحتاج إلى تخطيط دقيق وعمل دبلوماسي دؤوب. ونعود إلى السؤالين اللذين طرحناهما:

لماذا لم يعرض مركز التراث العالمي الاستشارة القانونية على اللجنة في سنة ٢٠٠١ على الرغم من التعهد بتقديمها؟ وكيف كان يمكن لتلك الاستشارة أن تؤثر في صيغة قرار اللجنة آنذاك بشأن ترشيح إسرائيل موقعاً تسميه "القدس"، أو إبقاء اسم القدس في قائمتها المؤقتة؟ وفي تقديري الشخصي فإن اليونسكو عملت على تحقيق نوع من التوازن السياسي بين الطرفين العربي والإسرائيلي، فحين لم تعرض في سنة ٢٠٠١ ملف ترشيح القدس للتقويم معتبرة كونه غير مقبول من حيث المبدأ، وحين أدركت أن قرار اللجنة سيعدّ انتصاراً للموقف العربي، أثرت اللجوء إلى صيغة قرار لا يشكل هزيمة تامة لإسرائيل ولا يحقق نصراً كاملاً للعرب؛ أو لعل اليونسكو توقّعت أن تنتهي وثيقة الاستشارة القانونية إلى

الاستثنائية للموقع المسجل في قائمة التراث العالمي.<sup>٦٤</sup> وزاد موقف اليونسكو هذا إسرائيل تعنتاً في الآونة الأخيرة، فأخفقت محاولات مندوب المدير العام لليونسكو في تحقيق "توافق" على نصّ القرار في كواليس اجتماع اللجنة في العام الماضي (٢٠١١) بسبب رفض السفير الإسرائيلي لدى اليونسكو لبعض بنوده، فعرضت المجموعة العربية مشروع القرار على اللجنة. ومع أن اللجنة اعتمدته بلا مناقشة ولا تعديل، إلا إن عدداً من الدول الأعضاء في اللجنة لم يستسغ انفراد المجموعة العربية بوضع قرار لم يجد قبولاً إسرائيلياً، فحاول المماطلة وتأجيل النظر فيه.<sup>٦٥</sup> وأثار تمرير القرار من دون اعتراض في اللجنة غضب إسرائيل، وصرح سفيرها في اليونسكو إلى صحيفة "هآرتس" أن أربع دول أعضاء في اللجنة عبّرت شفهاياً عن تحفظها، الأمر الذي يعني في نظره أن القرار لم يؤخذ بالإجماع، ولهذا فهو "يعتقد أن المدير العام لليونسكو إيرينا بوكوفا لن تفعل به شيئاً إذ قالت في أوائل هذا العام أنها لن تعمل على تنفيذ قرارات لا تؤخذ بالإجماع."<sup>٦٦</sup>

إن هذا الاطمئنان الإسرائيلي له ما يبرره في مواقف اليونسكو بشأن القدس. فالوثائق التي يعدها مركز التراث العالمي فيما يتعلق بحالة الحفظ في القدس للعرض على اللجنة، بدأت تعتمد منذ سنة ٢٠٠٧ على ما تقدمه إسرائيل إلى المركز من تقارير رداً على رسائل توجهها اليونسكو إلى البعثة الإسرائيلية في اليونسكو، تتناول ما تقوم به هيئة الآثار الإسرائيلية من بناءات وحفريات أثرية.<sup>٦٧</sup> واستندت وثيقتا اليونسكو في دورتي سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ إلى التقرير الإسرائيلي وحده، وبدأت اليونسكو في سنة ٢٠٠٩ بتضمين وثائقها معلومات توفرها التقارير الموجهة إليها من الأردن، بينما لم

احتلالاً استيطانياً، قبل أن تعود القدس إلى اللجنة موقع تراث عالمي في خطر ينال ما تناله مواقع التراث العالمي الأخرى المهددة بالخطر، من عناية اللجنة بصفتها الجهة الدولية المنتخبة لتوفير الحماية الجماعية للتراث العالمي. وحين عادت القدس منذ سنة ٢٠٠٤ إلى جدول أعمال اللجنة في البند المخصص لـ "حالة حفظ الممتلكات المسجلة في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر"، بعد أن طلبت الدول العربية الأعضاء في اللجنة في سنة ٢٠٠٣ من اليونسكو تقديم تقارير عن أوضاع التراث فيها،<sup>٦٨</sup> عادت كالحاضر الغائب. فالقرارات التي تصدر عن اللجنة لحفظ تراث "مدينة القدس القديمة وأسوارها" من الأخطار المتزايدة التي تهدده، تؤخذ بما يسمى "التوافق" بين ما يسمى "الأطراف المعنية" - ويقصد بها إسرائيل والأردن وفلسطين - عبر مفاوضات في كواليس اجتماعات اللجنة، يتولاها غالباً وسطاء من اليونسكو أو من سفراء غربيين أو من الدولة المستضيفة الاجتماع، ويطلب رئيس اللجنة من أعضائها إقرار ما تم الاتفاق عليه من دون نقاش.<sup>٦٩</sup> وكانت إسرائيل ترضى بتلك القرارات - ولو بعد مفاوضات لم تكن غالباً هيئة - لإدراكها أنها لن تتعرض لأي ضغط لتنفيذها. وغدت هذه السياسة أسلوب عمل اليونسكو في شأن ملف القدس في لجنة التراث العالمي كما في اجتماعات مجلسها التنفيذي ومؤتمرها العام، وهي سياسة تملئها عليها الدول الغربية وترتضي بها المجموعة العربية، حتى إن التوصل إلى صيغة قرار "بالتوافق بين الأطراف المعنية" بشأن القدس، أصبح بالنسبة إلى اليونسكو هدفاً بذاته، وتراجع حرصها على صون أصالة التراث الثقافي في القدس وسلامته، وعلى تطبيق اتفاقية التراث العالمي للحفاظ على القيمة العالمية

الذي تصفه خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ التي تعدّ القدس كياناً مستقلاً (corpus separatum) لا تقع في إسرائيل ولا في الأردن<sup>٦٢</sup> ومن المستغرب أن يصدر موقف كهذا عن منظمة من منظمات الأمم المتحدة؛ فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ (الدورة ٢) الصادر في سنة ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين إلى دولتين: فلسطينية وإسرائيلية، استثنى منهما مدينة القدس بأسرها، شرقياً وغربياً والبلدات المحيطة بها، لتشكل كياناً مستقلاً يخضع لسيادة دولية دائمة متمثلة في الأمم المتحدة بهدف وضع الضمانات الملائمة لتوفير الحماية الدولية للأماكن المقدسة. ولم يعد لهذا القرار فاعلية أو شرعية بعد استيلاء إسرائيل على القدس الغربية في سنة ١٩٤٨. أمّا القدس الشرقية التي تضم موقع التراث الثقافي العالمي "مدينة القدس القديمة وأسوارها"، محلّ اهتمام مركز التراث العالمي، فتعدّها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن جميعها بعد سنة ١٩٦٧، مدينة محتلة. ويبدو أن اليونسكو تحتاج من وقت إلى آخر إلى التذكير بالقانون الدولي وبأنها منظمة من منظمات الأمم المتحدة تلتزم بما تقرّه المنظمة الأم من قرارات. فحين وجدتُ بينما كنت أتصفح موقع اليونسكو الإلكتروني في حزيران / يونيو ٢٠١١، أن الصفحة الإلكترونية الخاصة بإدارة الاتصال والمعلومات باليونسكو، تسمّي عاصمة إسرائيل: القدس، وأعلمنا بذلك الوزارات العربية المعنية، وتلقت المدير العام لليونسكو في إثرها احتجاجات رسمية عربية شديدة اللهجة تعرضت اليونسكو جزاءها لهجوم إعلامي عربي عاصف،<sup>٦٣</sup> أصدرت اليونسكو بياناً في ٢٠١١/٧/١٥ تحت عنوان: "اليونسكو

تساهم فلسطين في تقديم أي تقرير.<sup>٦٤</sup> وإذا بدأت اليونسكو تخاطب إسرائيل وتتعامل معها بصفتها صاحبة الشأن الأساسي في القدس، فإن من غير المستغرب ألا تجد إسرائيل حرجاً في عرض ما تقوم به من بناءات وحفريات أثرية في مدينة القدس القديمة، تكفي كل منها على حدة لإدانتها، ونادراً ما تجد تعليقاً من جانب مركز التراث العالمي، وإن وُجد أي تعليق فإنه لا يتجاوز "استرعاء انتباه" السلطات الإسرائيلية أو "لفت نظرها" إلى "الأثار التي يمكن أن تترتب على هذه الحفائر الأثرية المنفذة في المدينة القديمة بالنسبة إلى سلامة الموقع وأصالته."<sup>٦٥</sup>

وأصبحت مدينة القدس القديمة، توصف منذ سنة ٢٠٠٧ في وثائق مركز التراث العالمي بأنها "تدار من قبل السلطات الإسرائيلية بفعل الأمر الواقع، وبالتالي فإن البناءات الجديدة ومشروعات الصيانة جميعها هي من حيث المبدأ خاضعة لسلطة القضاء الإداري للبلدية وتجري عادة مراقبتها من قبل هيئة الأثار الإسرائيلية."<sup>٦٦</sup> واختفت من وثائق اليونسكو تماماً أي إشارة إلى الاحتلال القائم في القدس وممارساته المعارضة للقوانين الدولية والمؤدية إلى ما يتهدد القدس تاريخاً وتراثاً ومعالم من أخطار. هذا في حين لم يتغير خطاب الأمم المتحدة ولا تغيرت لهجة قراراتها فيما يخص مدينة القدس المحتلة.<sup>٦٧</sup>

## اليونسكو والوضع القانوني للقدس

علاوة على ذلك، فإن مركز التراث العالمي يصف في موقعه الإلكتروني الوضع القانوني للقدس بأنه "استثنائي إذ لا يوجد اتفاق سياسي عام على وضع المدينة، فبعض الدول تصرّح بأنها تلتزم بالوضع

الثقافي والطبيعي العالمي، وبعد اعتراف اليونسكو الصريح في بيانها المذكور بأن القدس جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه لا بدّ لفلسطين، صاحبة الحق القانوني في القدس، من أن تثبت لليونسكو ولدول العالم في لجنة التراث العالمي - كما في المجلس التنفيذي والمؤتمر العام لليونسكو - أنها "الطرف الأساسي المعني" بالقدس. ويتحقق ذلك بوضع خطة عمل دبلوماسية بالتشاور مع خبراء فلسطينيين وعرب في المجال، تُنفذ مراحلها على مدى العام ولا تقتصر على مواسم الاجتماعات، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المجموعة العربية والمجموعات الصديقة في اليونسكو، وبإشراف من وزارة الخارجية الفلسطينية خاصة. ويقتضي ذلك فيما يقتضي: تعزيز البعثة الفلسطينية لدى اليونسكو ودعمها بالكفاءات المتخصصة؛ إنشاء لجنة وطنية فلسطينية للتراث الثقافي والطبيعي العالمي؛<sup>٧٦</sup> استئناف السعي لإسقاط القدس من القائمة التمهيدية الإسرائيلية استناداً إلى ما سبق بذله من جهد في الدورات السابقة للجنة وما أصدرته من قرارات في هذا الشأن، والعمل على إعادة حضور "مدينة القدس القديمة وأسوارها" حضوراً فعلياً وكاملاً في لجنة التراث العالمي بما هي موقع تراث ثقافي عالمي فريد في أرض محتلة ليس متنازعاً عليها؛ تحميل السلطة المحتلة التزاماتها استناداً إلى المعاهدات الدولية الحامية للتراث الثقافي في زمن الاحتلال؛ تحميل اليونسكو والمجتمع الدولي بأسره مسؤولية "الحماية الجماعية" لذلك التراث، والتي وُضعت اتفاقية التراث العالمي لتحقيقها حفاظاً على تراث القدس بصفته تراثاً عالمياً يجسد قيماً إنسانية، تاريخية وفنية وروحية استثنائية. ■

تردّ على الادعاءات،" نصه التالي: "تودّ اليونسكو أن تؤكد مجدداً، وخلافاً للادعاءات التي ذُكرت مؤخراً، أنه لم يحصل أي تغيير بالنسبة إلى موقفها حيال مدينة القدس. إن القدس القديمة مدرجة على قائمة التراث العالمي والتراث العالمي المهدد بالخطر. وتعمل اليونسكو على ضمان احترام القيمة العالمية الاستثنائية للتراث الثقافي لمدينة القدس القديمة. وهذا الموقف موجود في موقع اليونسكو الرسمي على الإنترنت. وحسب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فإن القدس لا تزال جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضعها النهائي يجب أن يناقش ضمن مفاوضات الحل الدائم."<sup>٧٤</sup> وليس لليونسكو أن تأخذ موقفاً آخر بشأن الوضع القانوني للقدس، وهي منظمة تابعة للأمم المتحدة، غير أنه لم يكن لها أن تذكر خضوع القدس لمفاوضات الحل الدائم، وهو مما ليس في قرارات الأمم المتحدة التي تنص على أن المفاوضات في إطار عملية السلام تستند فيما تستند، إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبادرة السلام العربية التي لا تجعل القدس الشرقية محلّ تفاوض.<sup>٧٥</sup>

## نحو حضور فاعل للقدس في لجنة

### التراث العالمي

اليوم، وبعد انضمام فلسطين إلى عضوية اليونسكو بتصويت أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، وعلى الرغم من اعتراض إسرائيل وتهديد الولايات المتحدة الأميركية بتجميد مساهمتها المالية في ميزانية اليونسكو، وهو تهديد نفذته فعلاً، وبعد تصديق فلسطين على الاتفاقيات الثقافية الدولية التي ترعاها اليونسكو، وبينها اتفاقية حماية التراث

## المصادر

- ١ تتألف اللجنة من ممثلين لواحدة وعشرين دولة عضواً في اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (١٩٧٢) تتشكل بالانتخاب من طرف الدول المنضمة إلى الاتفاقية.
- ٢ في إعلان مصور في سنة ٢٠١٠، ذكر المدير التنفيذي لهيئة الآثار الإسرائيلية أن اتساع الحفريات في مدينة القدس القديمة في الأعوام الخمسة والستة الأخيرة لم يسبق له مثيل، وقال: "نحن نجري حفريات (في المدينة القديمة) كما لم يحفر أحد طوال ١٥٠ عاماً". الهلalan في الأصل. انظر: Yonathan Mizrahi, "Between Holiness and Propaganda: Archaeology and Political Claims over the Old City of Jerusalem", p. 4. (December 2011), in www.alt-arch.org
- ٣ H. Watzman, "Deep Divisions", *Nature*, vol. 447 (3 May 2007), pp. 22-24, cited in Michael Dumper and Craig Larkin (2012), "The Politics of Heritage and the Limitations of International Agency in Divided Cities: The Role of UNESCO in Jerusalem's Old City", p. 5, www.conflictincities.org
- ٤ صادق الأردن على الاتفاقية في ١٩٧٥/٥/٥.
- ٥ <http://whc.unesco.org>, Committee Sessions, 04COM Paris, France (1980), p. 6. سيكون مرجعنا الموقع الإلكتروني لمركز التراث العالمي في اليونسكو المشار إلى عنوانه هنا، ما لم نورد خلاف ذلك.
- ٦ Ibid., 05BUR, Paris, France (1981), p. 11. الدول الأعضاء في المكتب هي: أستراليا؛ بنما؛ تونس؛ فرنسا؛ الولايات المتحدة الأمريكية. يلاحظ أن اتفاقية التراث العالمي لا تنطبق إلى المواقع التراثية الواقعة تحت الاحتلال، بينما تنص المادة ١١ (١) على التالي: "ترفع كل دولة طرف في هذه الاتفاقية، إلى لجنة التراث العالمي، بقدر الإمكان، جرداً بممتلكات التراث الثقافي والطبيعي الواقعة في إقليمها [...] و(٣): "لا يُدرج بند في قائمة التراث العالمي، إلا بموافقة الدولة المعنية، ولا يؤثر إدراج ملك واقف في أرض تكون السيادة أو الاختصاص عليها موضوع مطالبة عدة دول على حقوق الأطراف في المنازعة" (الترجمة الرسمية للاتفاقية إلى اللغة العربية). ويشار إلى أن مصطلح إقليم المستخدم هنا هو في النص الأصلي باللغة الإنجليزية (territory)، وأن "بند" و"ملك" هما في النص باللغة الإنجليزية (property). الأمر الذي يدل على عدم دقة النص العربي للاتفاقية. انظر: <http://whc.unesco.org>, "Convention Concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage".
- ٧ الدول الأعضاء في اللجنة هي: الأرجنتين؛ أستراليا؛ البرازيل؛ بلغاريا؛ قبرص؛ الكونغو؛ مصر؛ فرنسا؛ ألمانيا؛ غينيا؛ العراق؛ إيطاليا؛ الأردن؛ ليبيا؛ نيبال؛ باكستان؛ بنما؛ السنغال؛ سويسرا؛ تونس؛ الولايات المتحدة الأمريكية. 01EXTCOM Paris, France (1981)
- ٨ فاز الأردن بعضوية اللجنة في الجمعية العامة للدول الأعضاء في اتفاقية التراث العالمي التي عُقدت في بلغراد بتاريخ ٧/١٠/١٩٨٠، وبذلك أتيح لمثله المشاركة في مداوات اجتماع اللجنة التي تقتصر على الدول الأعضاء. انظر: General Assembly, O3GA Belgrade, Yugoslavia (1980)

- 01EXTCOM, p. 3. ٩
- يلاحظ أن الدورة العادية للجنة كانت ستُعقد بعد شهر ونصف شهر من هذا التاريخ، غير أن الدعوة إلى دورة استثنائية للجنة يشير إلى وجود ضغوط على الدول التي دعت إلى عقدها لاتخاذ قرار بعدم تسجيل الموقع تصديقاً لما ذهب إليه ممثل الأردن.
- Ibid., p. 2. ١٠
- اعترضت الولايات المتحدة الأميركية، وامتنعت من التصويت كل من أستراليا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وسويسرا، لأسباب تتعلق بما سُمي "الوضع القانوني" للقدس. ولمراجعة كلمات ممثلي الدول في الملحق الرابع من تقرير الدورة، انظر: Ibid.
- Ibid., p. 4. ١٢
- Ibid., p.1 (Resolution 21 C/4/14). ١٣
- Ibid. (Annex IV, p. 3). ١٤
- هي الحالة الاستثنائية الوحيدة في قائمة التراث العالمي حتى اليوم، والتي لا يُنسب فيها الموقع إلى الدولة التي رشّحتة للتسجيل.
- <http://unesdoc.unesco.org>, 15GC, Paris, October 1968. ١٦
- Ibid. ١٧
- Ibid., 18GC, Resolution 3.427, Paris, October 1974. ١٨
- Ibid. ١٩
- Dumper and Larkin, op.cit., ft.nt 21. ٢٠
- <http://unesdoc.unesco.org>, 19 GC , Nairobi, October-November 1976. ٢١
- <http://unesdoc.unesco.org>, Amadou-Mahtar M'Bow, "Symposium on Jerusalem", ٢٢
- Paris, 1, December 1980.
- ٢٣ الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية في ذلك الحين، فضلاً عن الأردن، هي التالية: الجزائر؛ مصر؛ العراق؛ ليبيا؛ موريتانيا؛ المغرب؛ عُمان؛ السعودية؛ السودان؛ سورية؛ تونس؛ اليمن.
- <http://whc.unesco.org>, Convention text. ٢٤
- Ibid. ٢٥
- ٢٦ تم التسجيل بأغلبية ١٤ صوتاً، وامتناع خمسة من التصويت، وصوت واحد رافض كما هي الحال في العام السابق. انظر:
- 06COM, Paris, France (1982), p. 11.
- Ibid., pp. 10-11. ٢٧
- <http://whc.unesco.org>, Committee sessions. ٢٨
- ظل موضوع القدس حاضراً في اجتماعات المجلس التنفيذي والمؤتمر العام لليونسكو، وواصلت المنظمة محاولات إرسال مبعوثها إلى القدس للاطلاع على أوضاع التراث الثقافي فيها بصورة خاصة، تنفيذاً لقرارات مجلسها التنفيذي ومؤتمرها العام.
- 07COM, Florence, Italy 1983, p. 14. ٢٩
- World Heritage in Israel – The Tentative List – Preparation and Process", *Ariel*, ٣٠
- The Israel Review of Arts and Letters*, no. 115 (May 2003), p. 7.

٣١. "The High Price of Preservation", *Haaretz*, 1/7/2011.

٣٢. لم تنضم إسرائيل إلى اتفاقيات اليونسكو التالية: اتفاقية بشأن الوسائل التي تُستخدم لحصر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠)؛ اتفاقية "اليونيدروا" المكتملة لها (١٩٩٥)؛ البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (١٩٩٩)؛ اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (٢٠٠١)؛ اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣)؛ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥). راجع:

[www.unesco.org](http://www.unesco.org), Culture, Conventions.

٣٣. هذا ما أكدته ربات الفعل الإسرائيلية لدى تسجيل فلسطين كنيسة المهدي في قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر في الدورة السادسة والثلاثين للجنة (سانت بيترسبورغ، ٢٠١٢). فقد انتقد ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية قرار لجنة التراث العالمي تسجيل الموقع وقال إنه "برهان على أن اليونسكو تتصرف على أساس اعتبارات سياسية لا ثقافية"، وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية إن القرار تحوّل كلياً إلى خطوة سياسية موجهة ضد إسرائيل. انظر:

"UNESCO names Church of Nativity as First Palestinian World Heritage Site",

*Haaretz*, 30/6/2012.

٣٤. يعود الفضل في كشف هذا الموضوع في حينه إلى الأستاذ عبد العزيز توري، الكاتب العام لوزارة الثقافة والاتصال في المملكة المغربية آنذاك، إذ إنه علم، بصفته رئيساً للدورة الثالثة والعشرين للجنة التراث العالمي التي عُقدت في مراكش في سنة ١٩٩٩، بإدراج إسرائيل "القدس" في قائمتها المؤقتة وتقديمها ملف ترشيحها إلى مركز التراث العالمي الذي كان يتكتم في تلك الفترة على القوائم المؤقتة للدول وملفات ترشيح المواقع. وقد أحاطني علماً بالأمر في أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري في الرياض، فعرضنا الموضوع على المؤتمر الذي قرر إصدار البيان وتوجيهه إلى المدير العام لليونسكو ورئيس لجنة التراث العالمي. وقد حمل الأستاذ توري البيان بنفسه إلى كرينز، كما

٣٥. قمتُ بإرساله رسمياً إلى المدير العام لليونسكو والأمين العام لجامعة الدول العربية. راجع الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، قطاع الثقافة، السياسات الثقافية، المؤتمرات الوزارية، الدورة الثانية عشرة، الرياض ٢٢ - ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠، "بيان موجه إلى اليونسكو": [www.alecso.org.tn](http://www.alecso.org.tn)

وراجع البيان مترجماً إلى الإنجليزية في:

[www.whc.unesco.org](http://www.whc.unesco.org), 24COM, Cairns, Australia, 27/11-2/12/2000, ANNEX XVI.

*Ibid.*, Annex XVII. ٣٦

وكان هذا أول اجتماع للجنة التراث العالمي يحضره ممثل عن فلسطين التي كانت حصلت على صفة مراقب في اليونسكو في سنة ١٩٧٤، حين أجرى المؤتمر العام للمنظمة تعديلات على "قواعد عمل" المؤتمر العام وغيره من الاجتماعات التي تعقدها اليونسكو بطلب من جامعة الدول العربية، لغرض السماح لحركات التحرير التي اعترفت بها المنظمات الإقليمية الحكومية، بالارتباط بنشاطات اليونسكو بما في ذلك المؤتمر العام، وبالتالي تمت دعوة منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفت بها جامعة الدول العربية إلى المشاركة في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام، وبدأت بالمشاركة في الاجتماعات التي تعقدها اليونسكو بصفة مراقب. راجع:

[www.unesdoc.unesco.org](http://www.unesdoc.unesco.org), 19GC.

24COM, Annex XVIII. ٣٧

٣٨ وهو الخطاب نفسه الذي استخدمه ممثل الولايات المتحدة الأميركية في سنتي ١٩٨١ و١٩٨٢ بشأن القدس في اجتماعي اللجنة.

٣٩ الدول الأعضاء في المكتب هي: أستراليا؛ زيمبابوي؛ كندا؛ إيكوادور؛ فنلندا؛ المغرب؛ تايلند. وحضر الاجتماع ممثلون عن بعثات الدول العربية لدى اليونسكو التالية: مصر؛ العراق؛ الأردن؛ لبنان؛ عُمان؛ تونس؛ اليمن؛ الإمارات؛ فلسطين. كما حضره عن الجانب الإسرائيلي كل من سفير إسرائيل لدى اليونسكو ونائب المستشار القانوني في وزارة الخارجية ورئيس لجنة التراث الإسرائيلية. راجع:

25BUR, Paris, France (2001), Annex I.

Ibid., Report of the Rapporteur, pp. 57-58. ٤٠

Ibid., p. 58. ٤١

كانت هذه أول مرة في أدبيات اليونسكو أو قراراتها التي يُقترح فيها ما يُسمى "التعاون الفني بين الأطراف المعنية"، في الوقت الذي كانت تقارير المدير العام للمنظمة المقدمة إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر العام تأسف لتعطيل إسرائيل المستمر منذ أواسط سنة ٢٠٠٠ لمهمة ممثل المدير العام الأستاذ أولغ غرابار إلى القدس لوضع تقريره عن أوضاع التراث الثقافي في المدينة، وفي الوقت الذي كانت انتفاضة الأقصى على أشدها. راجع:

unesdoc.unesco.org, 31C/13.

Report of the Rapporteur, op.cit., p. 58. ٤٢

٤٣ الدول العربية الأعضاء في اللجنة هي: لبنان وُعمان ومصر. وحضر الدورة من الدول غير الأعضاء في اللجنة: الأردن؛ المغرب؛ السعودية؛ سورية؛ تونس؛ ممثل فلسطين الدائم في اليونسكو.

25COM, Helsinki, Finland (2001), ANNEX I.

وكانت عضوية المغرب انتهت وتم انتخاب لبنان وُعمان في المؤتمر الثالث عشر للدول الأعضاء في الاتفاقية (باريس ٦-٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١).

٤٤ يثبت هذا القرار في هامش الموقع المسمى "القدس" في القائمة المؤقتة الإسرائيلية في الموقع الإلكتروني لمركز التراث العالمي، وفي وثائق المركز التي توزع في دورات اجتماع لجنة التراث العالمي، ويُذكر أنه معتمد من اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين على الرغم من عدم وجود أي ذكر له في تقرير مقرر الدورة ولا في قراراتها. راجع:

www.whc.unesco.org, Tentative Lists, Israel.

٤٥ أصبحت اجتماعات هذه اللجنة العربية سنوية منذ ذلك الوقت، وعُقدت في الكويت لخمس سنوات متتالية، وعقدت آخر اجتماع لها في أبوظبي في حزيران / يونيو ٢٠١١. راجع التقارير بشأن عمل هذه اللجنة الخاص بالقدس في الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلس التنفيذي والمؤتمر العام، ووثائق الدورات السابقة، البند بشأن القدس والأوضاع التربوية والثقافية والعلمية في فلسطين، الدورة ٨٤، ص ٧-١٢؛ الدورة ٨٦، ص ٣-١١؛ الدورة ٨٧، ص ٣-٦؛ الدورة ٨٨، ص ٢-٦؛ الدورة ٩٠، ص ٣-٤؛ الدورة ٩١، ص ٢-٥؛ الدورة ٩١، ص ٢-٣. وذلك

في الموقع الإلكتروني التالي: www.alecso.org.tn



- ٤٦ المرجع نفسه، الدورة ٨٨، ص ٦.
- ٤٧ “...if and in so far as Mount Zion may eventually be nominated for inclusion in the List, it will be nominated as a property *in its own right, distinct from the Old City of Jerusalem and its Walls.*”
- ٤٨ فاز الأردن بعضوية اللجنة بالانتخاب في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧، واستمرت عضويته من سنة ٢٠٠٨ حتى سنة ٢٠١١. راجع تقرير الدورة ٨٨ للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مصدر سبق ذكره.
- ٤٩ استلمتها الدول العربية الأعضاء في اللجنة آنذاك، وهي، كما جاء في هامش ٤٣: لبنان وُعمان ومصر.
- ٥٠ www.whc.unesco.org, 32COM, Quebec City, Canada, 2008, Draft Summary Record, p. 267.
- ٥١ Ibid., “Decisions Adopted at the 32nd Session of the World Heritage Committee”, p. 145.
- ٥٢ Ibid., 30COM, Vilnius, Lithuania, 2006, Summary Record, p. 170.
- ٥٣ انظر البيان في الموقع الإلكتروني للمنظمة: مجال الثقافة، السياسات الثقافية، المؤتمرات الوزارية، الدورة الخامسة عشرة: [www.alecso.org.tn](http://www.alecso.org.tn)
- ٥٤ القرار رقم ٣٧٢، ص ٢٦، في الموقع الإلكتروني التالي: [www.arableagueonline.org](http://www.arableagueonline.org)
- ٥٥ أثار البيان ردات فعل قوية في الاجتماع، ووقع جدل بين رئيسة الجلسة المناوبة (باربادوس) بسبب غياب الرئاسة الأصلية للدورة (البحرين) وبين ممثل مصر في اللجنة، وطلبت ممثلة روسيا من المجموعة العربية عدم إثارة ما سمته قضايا سياسية. انظر: 35COM, Summary Record, pp. 151-152; 292-295, Paris, 2011.
- في الوثيقة نفسها II وراجع البيان في الملحق
- ٥٦ لمراجعة المراحل المتتالية لهذا الموضوع عبر دورات اجتماع اللجنة والمقترح المقدم من الأردن لتعديل البند المتعلق بالقوائم المؤقتة، انظر: 36COM, Saint Petersburg, Russia, 2012, Documents, WHC-12/36.COM/13, Revision of the Operational Guidelines.
- ٥٧ شارك ممثل الأردن في اجتماع فريق العمل بصفته عضواً مراقباً، غير أن غياب تنسيق عربي مسبق بشأن الموضوع هذه السنة، وعدم الاستفادة من وجود أربع دول عربية أعضاء في اللجنة هي الإمارات والجزائر والعراق وقطر، وغياب الاتصالات الدبلوماسية والسياسية المسبقة مع الدول الأعضاء الصديقة في اللجنة، وتشدّد عدد من أعضاء فريق العمل، وخصوصاً المندوب السويسري، في رفض التعديل المقترح. بحسب ما أفادني ممثل الأردن. أدى إلى الإخفاق في اعتماد مشروع النص المعدل واستبعاد مبدأ التعديل. ولدى عرض نتيجة مداوات فريق العمل في اجتماع اللجنة، تدخل نائب المدير العام لليونسكو ليقول إن تعديل هذه المادة من مواد “المبادئ التوجيهية” يحتاج إلى مزيد من الدراسة والوقت لاتخاذ قرار بشأنه (لم أحضر اجتماعات اللجنة هذه السنة، إلا أنني تابعتها مباشرة في الموقع الإلكتروني لمركز التراث العالمي لأنها كانت تُبث حية). يُراجع القرار في: Decisions adopted by the 36th Committee, p. 236.

Decision 31COM, 8A.3,p. 135. ٥٨

يُراجع التعديل المقترح من مركز التراث العالمي في الوثيقة: ٥٩

WHC – 08/32COM/8A

Decision 32COM, 8A, p. 145. ٦٠

The List, Tentative Lists, Israel, Jerusalem. ٦١

الدول العربية الأعضاء هي عُمان ولبنان ومصر. راجع: ٦٢

28COM/INF.6, Draft Summary Record, p. 40.

وراجع القرار في:

27COM, Paris, France, 2003, Decision 7A.29.

وكانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ممثلة في هذه الكاتبة، قد بدأت عقد اجتماعات تنسيق للمواقف لممثلي الدول العربية بشأن القدس والتراث في الأراضي الفلسطينية في أثناء اجتماعات اللجنة، وعلى هامش تلك الاجتماعات، منذ سنة ٢٠٠٢ في دورة اجتماع اللجنة في بودابست في إثر مشروع قرار صدر عن مكتب اللجنة يتضمن إدانة للاجتياح الإسرائيلي للمدن الفلسطينية، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة الأميركية إلى إجراء اتصالات سياسية على مستوى وزارات خارجية الدول الأعضاء في اللجنة جميعاً، للضغط عليها كي لا تتبنى اللجنة مشروع القرار. واستكمل التنسيق العربي في الدورة ٢٨ التي عُقدت في مقر اليونسكو في باريس، حيث اتفق على إثارة موضوع القدس في اللجنة لاتخاذ قرار بإدراج تقرير بشأن أوضاع التراث الثقافي في القدس في كل دورة من دورات اجتماع اللجنة.

28COM, Suzhou, China, 2004, Summary Record, pp. 234-235; 29COM, Durban, ٦٣

South Africa, 2005, Summary Record, INF.22, p. 65; 30COM, Vilnius, Lithuania,

2006, Summary Record, INF19, p.77; 31COM, Christchurch, New Zealand, 2007,

INF. 24, p.103; 32COM, Quebec City, Canada, 2008, Summary Record, p. 220;

33COM, Sevilla, Spain, 2009, Summary Record, p. 175; 34COM, Brasilia, Brazil,

2010, Summary Record, p. 494.

في دورة اجتماع اللجنة في سنة ٢٠٠٧ بعد أن أعلن المدير العام المساعد للثقافة الوصول إلى ٦٤

توافق بشأن القرار الخاص بالقدس، أكد أن ذلك يشكل "إنجازاً كبيراً وهو أيضاً إثبات أن بمقدور

اليونسكو أن تحقق تقدماً مهماً في مجالات حساسة ليست ممكنة في محافل أخرى."

31COM, Summary Record, p. 39.

وفي دورة سنة ٢٠١٠ صرح المدير العام المساعد للثقافة أن "المدير العام يود أن يهنئ بصورة خاصة

جميع الجهات المعنية لما أبدته من استعداد للتوصل إلى نص متفق عليه، وعلى انفتاحها للحوار

والتبادل."

35COM, Summary Record, p. 495

تم اللجوء إلى التصويت برفع الأيدي لاتخاذ قرار بعرض مشروع القرار أو تأجيله، فصوّت ١١ عضواً ٦٥

بالإيجاب (مصر؛ العراق؛ الأردن؛ الصين؛ الإمارات العربية؛ كمبوديا؛ نيجيريا؛ إثيوبيا؛ مالي؛ [

وقد سقط سهواً اسما البحرين وإفريقيا الجنوبية في التقرير الذي يذكر عدد ١١ صوتاً، بينما هو

يورد أسماء ٩ دول])، و٦ أعضاء طلبوا التأجيل (البرازيل؛ المكسيك؛ أستراليا؛ سويسرا؛ السويد؛

إستونيا) و٣ أعضاء امتنعوا من التصويت (فرنسا؛ روسيا؛ بربادوس). راجع:  
35COM, Paris, France, 2011, Summary Record, p.241.

ويراجع بيان ممثل أستراليا في اللجنة، والذي عبّر فيه عن أسفه لعدم التوصل إلى توافق على القرار، وأن أستراليا تنأى بنفسها عن الجوانب التي لم يتم التوافق فيها:  
Ibid., Annex III, p. 328.

٦٦ سمّى كلاً من أستراليا وسويسرا والمكسيك والبرازيل، وعزا ذلك إلى مراعاة علاقاتها مع الدول العربية الأعضاء في اللجنة. راجع:

“Israel Furious with Jordan over Condemnation of Jerusalem’s Old City Renovation”,  
Haaretz, 28/6/2011.

كذلك لم يتم التوصل إلى توافق بين “الطرفين” في الدورة الأخيرة في سانت بيترسبرغ (٢٠١٢). واعتمدت اللجنة مشروع القرار المقترح من الطرف الفلسطيني. الأردني والمقدم من رئاسة اللجنة الروسية، وأعلن سفير إسرائيل لدى اليونسكو في الاجتماع عدم موافقة إسرائيل عليه، الأمر الذي يشكل استخفافاً سافراً باليونسكو وقراراتها، ويفرغ القرار الخاص بالقدس من أي دلالة أو جدوى.

٦٧ في حين اعتمدت اليونسكو في التقارير المقدمة إلى دورات اجتماع اللجنة في السنوات الثلاث ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على تقارير خبرائها وبعثاتها إلى القدس وقرارات مجلسها التنفيذي، فإنها استندت في توجيهها إلى إسرائيل لطلب تقارير، إلى قرار الدورة ٣٠ للجنة في سنة ٢٠٠٦ الذي اتُخذ بالتوافق، وينص على “دعوة السلطات الإسرائيلية إلى تقديم معلومات إلى مركز التراث العالمي حول المباني الجديدة في ساحة الحائط الغربي بما فيها خطط بناء الممر المؤدي إلى الحرم الشريف.” انظر:  
Decision 30COM 7A.34.

٦٨ وجّه مركز التراث العالمي رسائل إلى بعثتي فلسطين والأردن في اليونسكو في سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ يطلب فيها معلومات تساهم في إعداد وثيقة حالة الحفظ لموقع القدس للعرض على اللجنة. ولم يستلم رداً من أي منهما في سنة ٢٠٠٨. وبدأ الأردن بإرسال التقارير المطلوبة إلى المركز منذ سنة ٢٠٠٩، ولم تجب فلسطين أيضاً تلك السنة، ولم يعد المركز. بحسب ما يتبين من وثائقه عن القدس إلى مخاطبة بعثة فلسطين لدى اليونسكو بعد ذلك في هذا الأمر. راجع:

32COM, Documents, WHC-08/32.COM 7A.Add.2, p. 9.

وكذلك: 33COM, Documents, WHC-09/33.COM/7A.Add, p. 39.

٦٩ بينما يقول أثريون إسرائيليون إن “جميع النشاطات الأثرية في مدينة القدس القديمة يُنظر إليها على أنها مهددة وسياسية”:

“... all archaeological activity in the Old City of Jerusalem is perceived as threatening and political”. *Between Holiness and Propaganda*, op.cit., p.3.

٧٠ “Jerusalem is *de facto* administered by the Israeli authorities. Therefore, all new constructions and conservation projects are in principle subject to the administrative jurisdiction of the Municipality and usually supervised by the Israel Antiquity Authority”. 31COM, Documents, WHC-07/31 COM/7A.Add., p.2.

٧١ ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠ (الدورة ٦٣) الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ على التالي: “وإذ تؤكد من جديد أن المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة لديه اهتمام مشروع بقضية مدينة القدس وحماية البعد الروحي والديني والثقافي الفريد على النحو المتوخى

في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة ... تكرر تأكيد ما قرره من أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليست لها أي شرعية على الإطلاق، وتطلب من إسرائيل وقف جميع هذه التدابير غير القانونية والمتخذة من جانب واحد؛ والفارق شاسع بين الخطابين.

٧٢ [whc.unesco.org/en/list](http://whc.unesco.org/en/list), Jerusalem, Indicators.

٧٣ ظهر تراجع الحملة الإعلامية في مواقع إلكترونية عربية عديدة تحت عنوان اليونسكو تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقد خالطها كثير من المبالغة.

٧٤ [www.unesco.org/new/ar/media-services/single-view/news/unesco\\_position\\_regarding\\_Jerusalem](http://www.unesco.org/new/ar/media-services/single-view/news/unesco_position_regarding_Jerusalem)

وقد صححت اليونسكو "الخطأ" وألغت في الصفحة المذكورة الخاصة بإسرائيل ذكر العاصمة كلياً. انظر:

[portal.unesco.org/ci/en](http://portal.unesco.org/ci/en), Activities by Country, Country Profile, Israel.

٧٥ كان هذا موقف ممثل الولايات المتحدة الأميركية في اللجنة عند مناقشة تسجيل القدس في قائمة التراث العالمي، راجع هامش ٢٧.

ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٥ (الدورة ٦٦)، البند ٦١ من جدول الأعمال، ما يلي: "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية"، ٢٩ آذار / مارس ٢٠١٢.

٧٦ يُنظر إلى ما توليه إسرائيل من اهتمام بموضوع التراث الثقافي والطبيعي العالمي بالرجوع إلى تقرير:

"Think Tanks Report: Israel World Heritage Committee", July 2006: [www.medya.education.gov.il](http://www.medya.education.gov.il)

.....

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(قضايا استراتيجية - ٢)

الصناعات الأمنية الإسرائيلية

إشراف وتحريير

أحمد خليفة

.....